

الأمر التنفيذي بشأن مواجهة فيروس كورونا المستجد 19-COVID
(الأمر التنفيذي رقم 18 بشأن فيروس كورونا المستجد 19-COVID)

حيث إنه في أواخر عام 2019، ظهر مرض فيروس كورونا المستجد (19-COVID) ونفشي بشكل كبير،

وحيث إن فيروس كورونا 19 هو مرض تنفسي حاد جديد يمكن أن ينتشر بين الناس بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ويظهر بأعراض مشابهة لأعراض الإنفلونزا،

وحيث إن فئات معينة من السكان معرضون بشكل كبير لخطر الإصابة بأمراض أخطر نتيجة لفيروس كورونا 19، منهم كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية مزمنة خطيرة مثل أمراض القلب أو السكري أو أمراض الرئة أو غيرها من الأمراض النفسية أو الجسدية،

وحيث إنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء فيروس كورونا 19، أعلنت منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أنه من المتوقع أن ينتشر،

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتنزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث ("إعلان الحاكم للكوارث الأول (First Gubernatorial Disaster Proclamation)"),

وحيث إنني أعلنت مرة أخرى يوم 1 أبريل 2020 أن جميع مقاطعات ولاية إلينوي مناطق كوارث (إعلان الحاكم للكوارث الثاني (Second Gubernatorial Disaster Proclamation) إضافة إلى إعلان الكوارث الأول، ويشار إليهما بإعلاني الحاكم للكوارث) لمواجهة تفاقم انتشار فيروس كورونا المستجد 19-COVID،

وحيث صنفت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 فيروس كورونا 19-COVID على أنه جائحة عالمية،

وحيث إن مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها CDC توصي بتدابير حاسمة للسيطرة على الوباء، من ضمنها المسافة الاجتماعية التي تتمثل في الحفاظ على مسافة لا تقل عن ست أقدام بين الناس وهي الاستراتيجية الأساسية للحد من انتشار فيروس كورونا 19 في مجتمعاتنا،

وحيث إنه من الواجب أن يتمكن سكان ولاية إلينوي من الحصول على إعانات المساعدة العامة الضرورية طوال مدة إعلان الكوارث، بما في ذلك النقود وخدمات الغذاء والتغذية والمساعدة الطبية،

وحيث إنه، ومن أجل موازنة الاحتياجات الاقتصادية والطبية العاجلة للسكان ممن يتعرضون لفقدان الوظائف وانعدام الأمن الغذائي مع الحاجة إلى ضمان الامتثال لتوجيهات الصحة العامة بالغة الأهمية ولحماية صحة موظفي حكومة الولاية، قامت إدارة الخدمات البشرية في الولاية بتوسيع الخدمات عبر الهاتف وعبر الإنترنت، مع إغلاق جميع مراكز موارد الأسرة والمجتمع باستثناء ثلاثة عشر مركزاً،

وحيث إن قانون أمن التجارة الإلكترونية في إلينوي والقانون الفيدرالي بما فيهما أحكام "التوقيع الإلكتروني" يشترطان حالياً أن تحتوي طلبات المساعدة العامة التي تستلمها الولاية عن طريق البريد على توقيع خطي لمقدم الطلب وأن تتضمن الطلبات المقدمة عبر الهاتف تسجيلاً صوتياً لصوت مقدم الطلب كتوقيع هاتفي،

وحيث إن إدارة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية USDA قد منحت الولاية إعفاء يسري حالياً وحتى 31 مايو 2020 يعفي الولاية من شرط إنشاء التسجيل الصوتي للتصديق على العميل في الطلبات المقدمة للحصول على الغذاء والتغذية والسماح بالتصديق اللفظي هاتفياً للطلبات غير الموقعة المستلمة عبر البريد،

وحيث إنه سيتم إخطار وزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية ومراكز خدمات برامج Medicare و Medicaid وفقاً للإجراءات المعمول بها بأن طلبات المساعدة الطبية سيتم التعامل معها بما يتوافق مع الإجراءات المعتمدة من إدارة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية،

بناء عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي
(Sections 7(1), 7(2), 7(3), 7(8) and 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20)
3305 ILCS)، أمرت بما يلي:

المادة الأولى. خلال مدة إعلان الحاكم لكارثة فيروس كورونا المستجد 19، يعلق شرط تقديم مقدم طلب المساعدة العامة تسجيلًا صوتيًا للتصديق اللفظي له خلال عملية تقديم طلب إعانات المساعدة العامة هاتفياً، على أن توثق الولاية تصديقاً لفظياً بسيطاً بشكل صحيح والذي يشكل توقيعاً صحيحاً.

المادة الثانية. خلال مدة إعلان الحاكم لكارثة فيروس كورونا المستجد 19، يمكن توقيع طلبات المساعدة العامة غير الموقعة المستلمة بالبريد من مقدم الطلب عن طريق تصديق لفظي بسيط عبر الهاتف يكون موثقاً بشكل صحيح من قبل الولاية.

المادة الثالثة. على وجه التحديد، يعلق حكم قانون أمن التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce Security Act at 5 ILCS 175/25-101(c)) الذي ينص على وجوب أن تتضمن جميع القواعد التي تعتمدها هيئة حكومية تابعة للولاية الحد الأدنى من متطلبات الأمان ذات الصلة التي وضعتها إدارة الخدمات الإدارية المركزية، وذلك خلال مدة إعلان الحاكم لكارثة فيروس كورونا المستجد 19 لغرض محدد هو إنفاذ التغييرات الواردة في المادتين الأولى والثانية من هذا الأمر التنفيذي.

جيه بي بريتر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 6 أبريل، 2020
مقدم من سكرتير الولاية في 6 أبريل، 2020